الفصل الثالث

تشخيص الإعاقة: دور الأسرة والأخصائي

مقدمة:

يعتبر تشخيص الإعاقة من الموضوعات الهامة في كل من مهنة الخدمة الاجتماعية ومهنة التربية الخاصة، وذلك نظراً لأن الإحالة وتقديم الخدمات الاجتماعية والتربية والتأهيلية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة يعتمد في الأساس على نتائج الفحص والتشخيص.

إن استخدام أفضل أساليب التشخيص، واشتراك الأسرة والمعاق مع الأشخاص المؤهلين لعملية التشخيص سوف يساهم بلا شك في تحقيق الدقة والشمول في تشخيص الإعاقة.

أولاً: تعريف التشخيص Diagnosis:

بصفة عامة يشير مصطلح التشخيص Diagnosis إلى عملية تحديد لطبيعة المشكلة والعوامل المسببة لها وكيفية التفاعل بين الموقف والعميل.

والتشخيص عملية مهنية تتوسط عمليتي الدراسة والعلاج. هذا ويشير مصطلح التشخيص على تحديد طبيعة الإعاقة من حيث نوعها سواء كانت حسية أو جسمية أو نفسية أو عقلية أو اجتماعية، وتحديد درجتها سواء كانت: شديدة أو بسيطة، مع تقديم التفسير العلمي لكيفية حدوثها، وتحديد أكثر العوامل المؤدية إليها سواء كانت عوامل وراثية أو مكتسبة أو عوامل ذاتية (مرتبطة بالشخص نفسه) أو بيئية (مرتبطة بالمناخ المحيط بالشخص، مثل: العوامل الصحية والاجتماعية والاقتصادية..).

وتستخدم في التشخيص أدوات عديدة نذكر منها:

١- الملاحظة
٢- المقاييس
٣- الاختبارات
٤- القوائم التقديرية للمظاهر النمائية

وتواجه عملية تشخيص الإعاقة مشكلات عديدة نذكر منها:

١- نقص أدوات التشخيص المناسبة.

٢- عدم دقة كثير من أدوات التشخيص.

٣- كثير من أدوات التشخيص مستوردة.

٤- عدم الدقة أحياناً في ترجمة المقاييس والاختبارات الأجنبية.

٥- نقص المعلومات الدقيقة عن الحالة وخاصة عن التاريخ التطوري لها.

٦- عدم إعطاء الأسرة الاهتمام الكافي لدورها الهام في عملية التشخيص.

ويتضمن التشخيص تقييم أو تقدير Assessment الحالة النفسية والدراسية والاجتماعية والجسمية . والتشخيص أعم وأشمل من التقييم لأنه يزيد عليه بتفسير كيف حدثت الإعاقة، وما هي العوامل المؤدية إليها، وكيف تفاعلت معا.

إلا أن التشخيص أحد مراحل عملية المساعدة، والتي يمكن تحديدها في الآتي:

١- الدراسة (جمع المعلومات والتقييم).

٢- التشخيص.

٣- العلاج والتأهيل.

والتشخيص السليم هو المبني على الدراسة المتكاملة، والهدف النهائي للتشخيص هو الوصول على أنسب الخطط العلاجية والتأهيلية.

ثانياً : مستويات التشخيص :

هناك مستويات عديدة للتشخيص نذكر منه:

١- الأفكار التشخيصية:

وهي انطباعات مبدئية تتولد في ذهن الأسرة والأخصائي (والذي قد يكون الطبيب أو المدرس أو الخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي..) وذلك على نمو وسلوك وحركة الطفل. وتتصف هذه الأفكار بأنها:

أ- عمودية دون تفاصيل.

ب- غير عميقة.

ج- قابلة للتعديل والتغيير.

٢- التشخيص العام (التصنيفي) :

وهو يهتم بتصنيف الإعاقة بصفة عامة حسب أنواعها ودراجاتها. وهذا النوع من التشخيص يمكن للأسرة أن تشارك فيه مع الأخصائي، ويمتاز التشخيص العام بسهولة صياغته وتوفيره للوقت والجهد ويمكن الاستفادة منه في عمل الإحصاءات وإجراء البحوث.

٣- التشخيص الطائفي أو النوعي :

وهو الذي يحدد نوع الإعاقة بشكل أدق ويحدد مجالها. بمعنى أن التشخيص الطائفي يوضح الفئة الجزئية للإعاقة التي تدخل في التصنيف العام لها.

فعلى سبيل المثال، إذا كان التصنيف العام للحالة هو إعاقة جسمية، فإن التصنيف الطائفي قد يكون إعاقة جسمية مرضية (مثل: مبتوري الأطراف، المقعدين، الأقزام، شلل الأطفال..). هذا ويمكن للأسرة أيضاً المشاركة في تحديد التشخيص الطائفي مع الأخصائي.

٤- التشخيص الدينامي :

هذا النوع من التشخيص يهتم بتوضيح التفاعل بين العوامل سواء كانت وراثية أو مكتسبة أو كانت عوامل ذاتية أو بيئية.

وهذا النوع من التشخيص يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد، ويقل هنا دور الأسرة في صياغته.

٥- التشخيص المتكامل :

وكما هو واضح من اسمه هو تشخيص متكامل، يجمع بين المستويات السابقة، ويمتاز بالعمق والرؤية الشاملة للإعاقة فضلاً عن إبرازه أكثر العوامل طواعية للعلاج.

وتلعب الأسرة دوراً محدوداً في هذا النوع من التشخيص، نظرا لوقوع العبء الرئيسي والكبير على الأخصائي أو فريق العمل في وضع هذا التشخيص.

والشكل يوضح كيف أن دور الأسرة يقل كلما زاد مستوى المهنية في التشخيص، بينما دور الأخصائي يزداد كلما زاد مستوى المهنية في التشخيص وتطلبه لمزيد من المهارة والدقة والمعرفة المتخصصة.

دور الأسرة والأخصائي في تشخيص الإعاقة

ثالثاً : أنواع التشخيص :

وهناك أنواع أخرى من التشخيص وذلك حسب عنصر الزمن نذكر منه:

١- التشخيص المرحلي :

وهو الذي يتم على مراحل أو أجزاء كل مرحلة أو جزء يفسر ويعلل العوامل المتفاعلة في حدوث الإعاقة، وهذا النوع من التشخيص قابل للتعديل، كلما تم جمع معلومات أكثر واتضحت الصورة للأخصائي وللأسرة بشكل أفضل... هذا ويمكن للأسرة أن تشارك في هذا النوع من التشخيص.

٢- التشخيص النهائي :

وهو الذي يكتب على شكل تقرير علمي وإحصائي تتحدد في إطاره العوامل المؤدية للإعاقة وآثارها ونتائجها والخطوط العريضة التي ستسير عليها خطة العلاج. ويمكن أن نقول أن المسئولية الرئيسية لهذا النوع من التشخيص تقع على عاتق الأخصائيين المهنيين، وأن للأسرة والمعاق دورا محدودا في هذا المجال.

رابعاً : التوصيات :

في ضوء ما سبق يمكن أن نوصي بالآتي:

١- ضرورة إعطاء التشخيص الاهتمام الكافي والوقت اللازم، كعملية تتوسط عمليتي الدراسة والعلاج، وكمطلب سابق لنجاح العلاج.

٢- ضرورة تفعيل دور الأسرة والمعوق في عملية تشخيص الإعاقة.

٣- التأكد على أهمية العمل الفريقي في دراسة وتشخيص وعلاج مشكلات المعوقين.

٤- استخدام أكثر من أداة في عملية التشخيص حتى نطمئن إلى دقة وموضوعية تشخيص الإعاقة.

٥- إعطاء جهد أكبر من جانب الباحثين العرب بوضع مقاييس واختبارات وقوائم عربية تتناسب مع ظروف وثقافة ومشكلات مجتمعاتنا بدلا من الاعتماد بشكل كبير على ترجمة المقاييس والاختبارات الأجنبية.. تلك المرتبطة بسياق حضاري وثقافي مغاير.

٦- توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في عمل التشخيص، بحيث يمكن استخدام لغة متفق عليها بين العاملين في ميدان رعاية وتأهيل المعاقين وبحيث يصبح للمفاهيم معنى واحدا لدى المتخصصين والقائمين على التنفيذ عربياً.